يستعرض دور الشركة في الربط بكفاءة ومسؤولية بين مختلف أرجاء العالم

«فيديكس» تطلق النسخة الإلكترونية من تقرير المواطنة العالمية 2018

أعلنت شركة فيديكس كورپوريشن المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز (FDX)، عن إطلاق النسخة الإلكترونية من "تقرير المواطنة العالمية 2018" الذي يستعرض بالتفصيل دور الشركة في الربط بكفاءة ومسؤولية بين مختلف أرجاء العالم عبر خدماتها اللوجستية المبتكرة. ويتضمّن التقرير المتوي أحدث المستجدات المتعلقة باستراتيجيات الشركة وأهدافها وبرامجها، والتقدم الملحوظ في ثلاثة مجالات رئيسية تشمل الاقتصاد والبيئة وفرق العمل. ويحتوي التقرير أيضاً على إحصائيات ترصد التقدم الذي أحرزته الشركة في أهدافها المتعلقة بالمواطنة خلال السنة المالية 2017 المنتهية في 31 مايو 2017.

وبهذه المناسبة، قال ديفيد برونزيك الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات في فيديكس كورپوريشن: "نطالما أكد عملاؤنا على رغبتهم بالعمل مع شركات حريصة على جعل العالم مكاناً أفضل. لكن الجانب الأكثر أهمية يتجسد في إيماننا الراسخ بمسؤوليتنا في إرساء أرقى معايير المواطنة التي توفرها الشركة لفريق عملها وعملائها والمجتمعات حول العالم".

وتتضمن أبرز النقاط التي تناولها تقرير هذا العام:

نمو اقتصادي مضاعف

تجاوزت إيرادات فيديكس عتبة 60 مليار دولار أمريكي للمرة الأولى، محققة بذلك نمواً نسبته 20 % مقارنة بالسنة المالية 2016. ومن خلال هذا النجاح الكبير والأداء المالي القوي، استطاعت فيديكس توفير المزيد من الفرص الواعدة وتحقيق دخل متميز للمساهمين، ويشمل ذلك:

• 426 مليون دولار قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

• أكثر من 21 مليار دولار مجموع رواتب وحوافز الموظفين.

• استثمار ما يزيد عن 55 مليون في الجهود الخيرية في إطار حملة "فيديكس العطاء".

ويهدف برنامج "فيديكس العطاء" الخيري إلى استثمار 200 مليون دولار في 200 مجتمع بحلول عام 2020 لتوفير الفرص وإحداث تغير إيجابي حول العالم. فقد استثمرت الشركة خلال العامين الماضيين أكثر من 101 مليون دولار في 134 مجتمعا في العالم، أي أكثر من نصف العدد المستهدف بحلول عام 2020.

ووسعت فيديكس شبكتها من مواقع التجزئة 'Hold for Pick Up' مما أتاح لها صقل منهجيتها في التجارة الإلكترونية. ومن شأن الاستغناء عن "آخر مسافة مقطوعة"، أي الفرق بين تسليم البضائع لعدة وجهات مقارنة مع تسليمها لموقع مركزي، أن يتيح تقليص الانبعاثات بواقع 18 الف طن متري من انبعاثات مكافئات ثاني أوكسيد الكربون سنوياً، ويعادل ذلك الانبعاثات الصادرة عن 3,800 سيارة خلال العام الواحد.

فيديكس

تعزيز الكفاءة البيئية

استطاعت فيديكس تجنّب انبعاث 2.3 مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون بالمجمل عبر مبادرات توفير الطاقة، وبفضل منهجها "قلل، استبدل، ابتكر".

من جهته، أشار ميتش جاكسون المسؤول الرئيسي للاستدامة في فيديكس كورپوريشن: "نعمل فيديكس في إطار التزامها الراسخ بتقليص البصمة البيئية لعملياتها عبر استبدال الأصول القابلة للتحسين والابتكار في عملياتها عبر استكشاف وتطبيق تقنيات وحلول جديدة ومبتكرة. وتمثل هذه الاستراتيجية عاملاً محورياً في تمكيننا من الربط بين مختلف أرجاء العالم بمسؤولية وذكاء، وبالتالي مضاعفة الفرص التي تسهم في إحداث تأثير إيجابي مستدام في المجتمعات التي نعمل فيها ونرفدها بخدماتنا".

ووفرت فيديكس أكثر من 177 مليون غالون من وقود الطائرات خلال السنة المالية 2017 عبر تحديث أسطولها من الطائرات وبرامج "الاستهلاك الذكي للوقود". ويتولى الفريق القائم على هذه البرامج مسؤولية تحديد أفضل سبل تعزيز الكفاءة في العمليات الجوية للشركة. وقد وجهت فيديكس جميع فرق عملها المعنية بالطائرات إلى تبني ممارسات كفاءة استهلاك الوقود والبحث عن سبل مبتكرة تساهم في تقليص استهلاك الوقود.

وعلاوة على ذلك، أضافت فيديكس نحو 300 مركبة كهربائية لأسطولها، لترفع بذلك عدد المركبات الكهربائية في أسطولها إلى أكثر من 2,100 مركبة، كما أعلنت شركة "فيديكس فرايت" (FedEx Freight) عن خططها الرامية إلى طلب 20 شاحنة "تيسلا" شبه كهربائية بالكامل.

تعزيز إمكانات العاملين

يعمل لدينا فريق عمل يزيد قوامه عن 425 الف موظف حول العالم، يجمعهم الالتزام بتحقيق "الوعد البنفسجي" (Purple Promise) ويقصد به توفير تجربة متميزة من "فيديكس" في كل مرة. وفي المقابل، توفر الشركة لفرق عملها بيئة عمل شاملة وآمنة يحظى فيها الجميع بفرصة الازدهار والتطور. وفي السنة المالية 2017، حققت الشركة ما يلي:

• الاحتفاظ بنحو 88% من أفراد فريق عملها في الولايات المتحدة الأمريكية.

• توفير التدريب الرسمي لمدة 19 ساعة تقريبا لكل موظف.

• مساهمة إجمالية بمبلغ 12.7 مليون دولار كمساعدة دراسية لأكثر من 5,600 موظف.

• تقليل معدلات حوادث السيارات المسجلة بنسبة 12% مقارنة بالسنة المالية 2016.

وخصص الآلاف من فريق عمل فيديكس جزءا من وقتهم ومواهبهم للعمل الطوعي في مجتمعاتهم، حيث سجلوا في السنة المالية 2017 ما مجموعه 111,200 ساعة، تعادل 14 الف يوم عمل، حيث تبلغ ساعات العمل في اليوم الواحد ثماني ساعات.

الجوائز والتكريم

• مجلة "فورتشن": "قائمة أفضل شركات العالم".

• مجلة "فورتشن": "قائمة أفضل بيئة عمل تنوعا"

• "بلاك إنتربرايز" أكثر الشركات تنوعا

• جائزة Points of Light Civic من بين أفضل 50 شركة دعماً للاحتياجات المدنية

• تصنيف رابطة صناعات الطاقة الشمسية من بين أفضل 50 شركة في استخدام الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة الأمريكية

• قائمة مجلة المسؤولية الاجتماعية لأفضل 100 شركة للمواطنة المؤسسية

التركيز على الانضمام لمؤشرات عالمية و المزيد من الإصلاحات الاقتصادية ونمو ربحية الشركات

«سيكو»: المستثمرون يتوقعون ارتفاعاً كبيراً في سوق الأسهم السعودية

تواصل سوق الأسهم السعودية كسب المزيد من الزخم في ظل انضمامها المحتمل إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في العام 2018، وذلك عقب انضمامها إلى مؤشر FTSE للأسواق الناشئة الشهر الماضي.

وفي هذا الصدد، قال رئيس قسم إدارة الأصول لدى "سيكو" شكيل سرور: "يستند هذا الارتفاع المتوقع إلى العديد من العوامل الأساسية مثل النمو في ربحية الشركات وبيئة العمل المواتية لعدد من القطاعات. إذ شهدت السوق حالة من الهدوء النسبي خلال العام 2017 ولكنها عاودت الانتعاش مجددًا مع نهاية العام بعد الإعلان عن الميزانية العامة التوسعية. وفي هذا العام، شهدت السوق ارتفاعًا بنسبة 15 بالمائة مدفوعة بالتقارير التي أشارت إلى قرب انضمام السوق السعودية إلى كل من مؤشر FTSE ومؤشر MSCI للأسواق الناشئة، والذي من المتوقع أن يساهم في ضخ تدفقات نقدية غير نشطة تصل إلى 15 مليار دولار أمريكي. وكانت الشركات ذات رأس المال الكبير التي تتمتع أسهمها بحركة تداول عالية، والتي يُتوقع أن تحصل على أوزان عالية في المؤشرات، هي أكبر المستفيدين من هذا الارتفاع."

وأشار سرور إلى أنه على الرغم من أن التدفقات غير النشطة ستبدأ اعتبارًا من مارس 2019 فصاعدًا، إلا أن الصناديق النشطة المقيمة وفقًا لأداء هذه المؤشرات قد بدأت بالفعل بالاستعداد قبيل الانضمام المرتقب (2.5 مليار دولار أمريكي حتى الآن)، مضيفًا أن المراقبين للسوق يقدرون إجمالي قيمة التدفقات الاستثمارية النشطة بين 15 و30 مليار دولار أمريكي.

شكيل سرور

وأوضح قائلاً: "نتوقع أن ترتفع عوائد السوق بنسبة 25 بالمائة تقريبًا خلال عامي 2018 و2019، وسيكون 10 بالمائة مما سبق نتيجة لارتفاع معدل السعر إلى الربحية للأسهم، وهذا سيزيد من معدل تغير نسبة السعر إلى الربحية للسوق بمقدار18 إلى 19 مرة، وهو ليس مستوى مبالغًا فيه. كما إن نمو ربحية الشركات هو أحد العوامل المؤثرة في نسبة العوائد، والتي سجلت أداءً إيجابيًا خلال العام 2017 بعد تراجعها لمدة عامين متتاليين. ونتوقع أن يكون نمو الربحية مدفوعًا بشكل رئيسي من قبل قطاعي البنوك والكيماويات."

وتتوقع سيكو استفادة الكثير من الأسهم من دوران عجلة الاقتصاد، إضافة إلى التغييرات الهيكلية والتي تشمل:

• بيئة أسعار الفائدة الآخذة بالصعود، وهو ما سيُترجم إلى زيادة كبيرة في أرباح القطاع المصرفي.

• أرباح قطاع البتروكيماويات، والتي قد تشهد مزيدًا من الانتعاش المدفوع بنمو الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط.

• قطاع التجزئة الذي يواصل التوسع والاستحواذ على حصة أكبر في السوق على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة (ناتجة عن السعودة ورفع الدعم وفرض الضرائب وغيرها).

• التغييرات التنظيمية في قطاع التأمين، مثل تطبيق المسؤولية الإلزامية تجاه الطرف الثالث في قطاع التأمين على المركبات.

ومن الجدير بالذكر أن "صندوق سيكو لأسهم المملكة"، الصندوق المخصص للسوق السعودية، مستعد بشكل جيد لاغتنام فرص التطورات المشار إليها أعلاه والاستفادة منها. وقد حقق الصندوق، الذي أطلق عملياته في فبراير 2011، عائدات بنسبة 60 بالمائة خلال فترة الخمسة أعوام الماضية مقارنة بإيرادات السوق السعودية التي بلغت نسبتها 10 بالمائة فقط للفترة نفسها. وخلال الربع الأول من 2018، حقق الصندوق زيادة بنسبة 16 بالمائة، في الوقت الذي ارتفعت فيه عوائد السوق السعودية بنسبة 9 بالمائة. ويعود الفضل في ذلك إلى تركيز سيكو على الاستثمار في الشركات التي من المتوقع أن تستفيد من الإصلاحات الاقتصادية في المملكة وصعود أسعار الفائدة والبيئة التنظيمية الآخذة بالتغير.

وقال سرور: "جاءت نسبة كبيرة من التدفقات النقدية خلال فترة 12 – 18 شهرًا التي سبقت انضمام المملكة العربية السعودية إلى مؤشري الأسواق الناشئة، والتي تشهد آثارها الآن. ولقد كان تأثير انخفاض أسعار النفط صعبًا للغاية على الاقتصاد المحلي على مدى الثلاث سنوات الماضية. وقد لجأت الشركات الذكية إلى خفض التكاليف والاستحواذ على حصة أكبر في السوق."

وأضاف أيضًا: "تتركز فلسفة الاستثمار في سيكو حول أساسيات السوق، لذلك عندما نقوم باختيار الشركات ذات رأس المال الكبير والتي تتمتع أسهمها بحركة تداول عالية والتي يتوقع أن تستفيد من التدفقات النقدية الأجنبية، فإننا نبحث عن شركات مدارة بشكل جيد تتمتع بآفاق ربح قوية وفرص للمزيد من النمو."

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، شهد الوضع المالي للمملكة السعودية تحسنًا كبيرًا مقارنة بالعامين الماضيين نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة. وقد أدى التزام أوبك الصارم بخفض الانتاج إلى نقص كبير في المخزونات العالمية، مما ساعد على انتعاش أسعار النفط على الرغم من الارتفاع الكبير في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، وساهم هذا أيضًا في تحسين الوضع المالي للمملكة السعودية.

وقال سرور: "مع التطبيق الناجح لضريبة القيمة المضافة والرفع الجزئي لدعم الوقود، بالإضافة إلى إدراج الشركة الأكبر على الإطلاق للنفط، أرامكو، سيتابع السوق عن كثب المزيد من الإصلاحات المتوقعة. وما يزال الوضع المالي للسعودية قويًا، حيث تمتلك احتياطي أصول تبلغ قيمته 500 مليار دولار أمريكي وقدرة كبيرة على الاقتراض، وستساهم هذه الاصلاحات في زيادة المرونة المالية للحكومة. ويبدو مستقبل المملكة مشرقًا مع بدء الحكومة في تحديث الاقتصاد من خلال الدخول في مشاريع في قطاعات مثل السياحة والترفيه والطاقة البديلة والنقل. هذا وسيظل نمو وتطور أسواق رأس المال أحد الأولويات الرئيسية للحكومة من أجل ضمان كفاءة تخصيص رأس المال".

«جلفار» تفوز بجائزة فروست آند سوليفان لأفضل الممارسات

فازت "جلفار"، وهي إحدى أكبر الشركات المصنعة للأدوية في الشرق الأوسط وأفريقيا، بجائزة "فروست آند سوليفان 2018"، عن فئة أفضل شركة مصنعة للأدوية في دول التعاون الخليجي.

ويرتكز برنامج الجوائز، الآن في عامه الرابع، إلى أبحاث "فروست آند سوليفان" المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال النمو والابتكار والريادة ويهدف إلى تكريم الشركات الأفضل في فئاتها في مجال الابتكار وإحداث تغييرات جذرية من مختلف القطاعات في المنطقة. وقد تمّ تكريم "جلفار" لأدائها العام القوي واستراتيجيتها الفعالة.

تسلّم راشد خان، المدير الإقليمي لشركة "جلفار" (منطقة دول مجلس التعاون الخليجي) الجائزة في دبي خلال حفل حضره عدد من ممثلي الشركات المرموقة على الصعيدين المحلي والدولي.

وقال خان في كلمته بهذه المناسبة: "يشرفنا الحصول على هذه الجائزة، وأودّ أن أعرب عن خالص شكري إلى "فروست آند سوليفان" لتكريمها "جلفار". كما أودّ أن أشكر جميع موظفينا وشركائنا على عملهم الدؤوب والشاق ومساهمتنا وعملائنا على دعمهم المستمر."

"إننا متحمسون بشأن الإمكانات المستقبلية للمنتجات الجديدة والأسواق الجديدة وتوجهنا الجديد ونتطلع قدماً إلى أن يتكلل عام 2018 بالنجاح."

وتكرّم جائزة "فروست آند سوليفان" لأفضل الممارسات الشركات في مجموعة متنوعة من الأسواق الإقليمية والعالمية لتحقيق إنجازات بارزة وأداء متفوق في مجالات مثل الريادة، والابتكار التكنولوجي، وخدمة العملاء، وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

ويتولى المحللون المتخصصون في القطاع لدى "فروست آند سوليفان" مقارنة المشاركين في السوق ويقيسون الأداء من خلال المقابلات المتعمقة، والتحليل، والأبحاث الثانوية الشاملة من أجل تحديد أفضل الممارسات. ويتم اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم مستقلة تتألف من كبار المدراء التنفيذيين الذين يمثلون بعضا من أفضل الشركات في الشرق الأوسط.

من جانبه، اعتبر جيروم كارل، المدير العام لشركة "جلفار" أنّ حصول الشركة على جائزة أفضل الممارسات يشكل إنجازا كبيرا آخرا حققته الشركة في الشرق الأوسط.

وقال في معرض تعليقه على الأمر: "يعدّ فوزنا بهذه الجائزة تأكيداً على أن العالم يقدر المساهمات الهامة التي تقدمها شركة "جلفار" إلى سوق الرعاية الصحية العالمي والإقليمي. ومنذ إنشاء شركتنا، عملنا على تحقيق قيمة وجودة أكبر لمجتمع الرعاية الصحية".

وأضاف: "إنّ حصولنا على هذا التكريم يسلط الضوء على الأعمال الهامة التي نقوم بها لتطوير وتصنيع أفضل الحلول للمساعدة في تلبية احتياجات المرضى وإحداث التغيير اللازم لدى العائلات في المنطقة. يعتبر عام 2018 عاما مشوقا بالنسبة لشركة "جلفار". لقد حلت الشركة في المركز الأول بين شركات الأدوية في دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل إنجازات الربع الأول الذي كان قويا للغاية. وأودّ أن أشكر راشد وفريقه على تحقيقهم هذا الهدف".

وقد تم الإعلان في وقت سابق عن حصول شركة "جلفار" على المرتبة الأولى بين شركات الأدوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يعكس تضاعفا كبيرا في نمو المبيعات مقارنة مع الأرقام المسجلة عام 2017. وتعتزم الشركة هذا العام أن تطلق 25 منتجا جديدا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن تسجّل 200 منتج جديد في المنطقة.

صادرات اليابان ترتفع في أبريل مع زيادة شحنات السيارات ومعدات أشباه الموصلات

ارتفعت الصادرات اليابانية في أبريل بدعم من زيادة شحنات السيارات والآلات المستخدمة في صناعة أشباه الموصلات، وتشير زيادة الأحجام إلى أن الطلب الخارجي القوي يمكن أن يساعد الاقتصاد على التعافي سريعا بعد انكماشه في الربع الأول من العام.

وزادت الصادرات 7.8 بالمئة في أبريل بالمقارنة مع الفترة نفسها قبل عام، وهو ما يقل عن متوسط توقعات اقتصاديين في استطلاع لرويترز والذي أشار لزيادة نسبتها 8.1 بالمئة. وفي مارس آذار ارتفعت الصادرات 2.1 على أساس سنوي.

وارتفعت الصادرات اليابانية من حيث الحجم، باستبعاد تأثير أسعار الصرف، 4.6 بالمئة على أساس سنوي في أبريل نيسان وهي وتيرة أسرع من الزيادة البالغة 1.8 بالمئة على أساس سنوي في مارس.

ومن المرجح أن يستمر نمو الصادرات بفضل زيادة الطلب على معدات التصنيع والسيارات وأجزاء السيارات، لكن الفائض التجاري لليابان مع الولايات المتحدة يجعلها هدفا محتملا لسياسات الحماية التجارية التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقال هيروشي ميازاكي الخبير الاقتصادي لدى ميتسوبيشي يو.إف.جيه مورجان ستانلي للأوراق المالية "الاقتصاديات بالخارج في مرحلة نمو، لذلك فإن الصادرات اليابانية ستظل تبلي بلاء حسنا.

"الحكومة الأمريكية قد تحول انتباهها إلى الفائض التجاري الياباني، لكن هناك خطوات يمكن أن تتخذها اليابان خاصة في ضوء العلاقة الدفاعية الوثيقة بين البلدين".

وأظهرت بيانات وزارة المالية أمس الول أن صادرات السيارات ارتفعت 15.3 بالمئة في أبريل بالمقارنة مع الفترة ذاتها قبل عام، فيما ارتفعت صادرات معدات صناعة أشباه الموصلات 18.2 بالمئة على أساس سنوي.

وزادت الصادرات إلى الصين، أكبر الشركاء التجاريين لليابان، بنسبة 10.9 بالمئة على أساس سنوي في أبريل نيسان، مقارنة مع زيادة نسبتها 10.8 بالمئة في الشهر السابق، بسبب زيادة شحنات الآلات المستخدمة في معالجة المعادن وصناعة المكونات الإلكترونية.

وغالبا ما تستخدم الصادرات اليابانية إلى الصين كمقياس للطلب العالمي، لأن الشركات الصينية تستخدم المواد والمعدات المستوردة من اليابان في تصنيع سلع تصدرها إلى دول أخرى.

وانكمش الاقتصاد الياباني أكثر من المتوقع في بداية العام، منهيا أفضل موجة نمو في عقود.

وتشير البيانات التجارية في أبريل إلى أن الصادرات قد تساعد الاقتصاد في العودة سريعا إلى النمو، لكن ربما يكون معدل النمو أبطأ من وتيرته في موجة النمو السابقة.

وارتفعت الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة بنسبة 4.3 بالمئة على أساس سنوي في أبريل ، ارتفاعا من زيادة نسبتها 0.2 بالمئة على أساس سنوي في مارس.

وزاد الفائض التجاري لليابان مع الولايات المتحدة إلى 615.7 مليار ين (5.55 مليار دولار) في أبريل ، مرتفعا 4.7 بالمئة عن الفترة نفسها قبل عام. وكان الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة انخفض 0.3 على أساس سنوي في مارس.